

الفاعل الجمعياتي ومكافحة الفقر في موريتانيا

The Civil Society Organizations and Combatting Poverty in Mauritania

تتناول هذه الدراسة موضوع الفقر والفاعل الجمعياتي في موريتانيا، من خلال رصد وتحليل للأدوار التي تقوم بها الجمعيات الموريتانية في مجال مكافحة الفقر الذي يعتبر المعضلة الرئيسة التي تواجه موريتانيا منذ نشأتها. وتعتمد على دراسة ميدانية شملت عينة من الجمعيات، وأخرى من مجتمع الفقراء؛ من أجل تقييم الإسهام الاقتصادي للفاعل الجمعياتي في مجال مكافحة الفقر. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تخص أهمية التمكين بوصفه نظرية ومقاربة في فهم ظواهر الفقر ومكافحتها، وبيّنت أنّ تدخلات الفاعل الجمعياتي أكثر قدرة من غيره على ملامسة حاجات الفقراء، وأنّ الاستراتيجيات التمكينية في محاربة الفقر قد تمثل أرضية مناسبة للتنمية البديلة، لكن من دون أن تكون هذه التنمية في حالة قطيعة مع الدولة التي تظل، مهما كانت الانتقادات الموجهة إليها وإلى استراتيجياتها في محاربة الفقر، فاعلاً محورياً في العملية التنموية.

كلمات مفتاحية: موريتانيا، التمكين، مكافحة الفقر، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني.

This study examines the issue of poverty and civil society organizations in Mauritania analyzing the roles these organizations play in fighting poverty, considered to be the primary dilemma facing Mauritania since it was established. This research is based upon a field study, comprising a sample of organizations as well as a sample of the impoverished population, so as to evaluate the economic contribution of civil society actors in combatting poverty. The study arrives at a set of conclusions relating to the importance of empowerment in understanding the manifestations of poverty and the ways it can be eliminated. Field research results further suggest that interventions by the civil society actor are more effective than those of others in addressing the needs of the impoverished. Moreover, the study concludes by highlighting the important role of the state in the development process and the idea that the civil society organizations' role is not to be a substitute for government.

Keywords: Mauritania, Empowerment, Combatting Poverty, NGOs, Civil Society.

* باحث موريتاني في مجال علم اجتماع التنمية والحراك الاجتماعي.

Mauritanian Researcher in sociology of development & social Mobility.

"إن مازق موريتانيا الكبير ومشكلتها الكبيرة التي تتطلب حلًا سريعًا وعميقًا هي مشكلة الفقر"⁽¹⁾

مقدمة

يُعدّ الفقر التحدي الأبرز لموريتانيا منذ نشأتها حتى اليوم، فعلى الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على استقلالها، ما زالت نسبة الفقر تروبو على 42 في المئة بحسب الإحصاءات الرسمية⁽²⁾، علمًا أن بعض الإحصاءات الدولية والإقليمية تتحدث عن نسبة تتجاوز 70 في المئة⁽³⁾. ويعود هذا التضارب في الأرقام إلى اختلاف المؤشرات المعتمدة في قياس الفقر بين الحكومة الموريتانية والجهات الأخرى الإقليمية والدولية، ولعل نسبة البطالة بين السكان، التي تصل بحسب الإحصاءات الرسمية إلى 30 في المئة⁽⁴⁾، ونسبة الشعور بالفقر لدى المواطنين، التي تصل في آخر مسح للظروف المعيشية إلى 80 في المئة⁽⁵⁾، تعطيان صورة أكثر وضوحًا عن عمق الفقر وانتشاره، خاصة بين الفئات النشطة في المجتمع، وأهمها الشباب. ويدل هذا الواقع على وجود جملة من الأعطاب في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي راهنت عليها الدولة الوطنية في مكافحة الفقر، وتحريك عجلة التنمية في البلاد.

اقتضت هذه الوضعية دخول فاعلين جدد على خط مكافحة الفقر، وكان الفاعل الجمعياتي، في صيغته الأهلية التقليدية وصيغته الحديثة، أحد أبرز هؤلاء المتدخلين الجدد. ونظرًا إلى محدودية الدراسات التي تناولت أدوار منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر في موريتانيا⁽⁶⁾، فقد وجب إعطاء أهمية لهذا الفاعل الاجتماعي الجديد، خاصة أنه يتبع مجموعة من الاستراتيجيات الجديدة لمكافحة الفقر مختلفة عن الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومات التي تتسم بالعمومية، وندارًا ما تلامس الاحتياجات الدقيقة لمجتمع الفقراء.

وبناءً على ذلك، تتبنى الدراسة منظورًا يعتبر النشاط أو الفعل الجمعياتي وجهًا من أوجه الفعل الاجتماعي والنشاط التنظيمي القائم على فكرة التمكين، ويستهدف في حالة هذه الدراسة بدرجة أولى، مكافحة الفقر عبر تمكين الفقراء، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والتدخلات المتنوعة. ومن هذا المنطلق، تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي هو: إلى أي مدى تُسهم جمعيات المجتمع المدني الموريتانية في مكافحة الفقر؟ وتتفرع من هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي: هل كان التنامي المتزايد للنشاط الجمعياتي في موريتانيا معبرًا عن ارتفاع نسق وسقف احتياجات المجتمع؟ وكيف تطوّر هذا النشاط؟ وهل يمكن أن نتحدث عن إسهام اقتصادي واجتماعي لجمعيات المجتمع المدني الموريتانية؟

لمقاربة هذه الأسئلة، تمّت هيكلة الدراسة على نحو يُلبّي مقتضيات التناول العلمي لظاهرة تفاعل الجمعيات موضوع الدراسة مع ظاهرة الفقر، بتقسيمها إلى أربعة محاور؛ إذ يتعرض المحور الأول للبناء النظري المفاهيمي للدراسة الذي

1 Pierre Bonte, "L'évolution de la société rurale Mauritanienne: Le pari de la sécurité alimentaire," Politique Africaine, no. 55 (Octobre 1994), p. 78.

2 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا: خطة عمل 2011-2015، مج 2 (نواكشوط: الوزارة الأولى، 2015)، ص 7.

3 ينظر على سبيل المثال: خالد أبو إسمايل [وآخرون]، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، 2017)، ص 16-23.

4 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا، مج 2، ص 17.

5 إلى جانب آليات القياس الإحصائية، تتضمن استمارة مسح الظروف المعيشية سؤالًا عن شعور الشخص بالفقر، بمعنى آخر سؤاله إن كان يعتبر نفسه فقيرًا. وتُبنى نتيجة هذا السؤال، في آخر مسح للظروف المعيشية أنجزه المكتب الوطني للإحصاء، أن نسبة تروبو على 80 في المئة من السكان تعتبر نفسها من الفقراء.

6 من أهم المؤلفات التي اطلعت عليها، على قنيتها: المنصف ونّاس، الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة: دراسة ميدانية، غير منشور (2002)؛ مئينة عبد الله، التقرير السنوي الأول: نشاط المنظمات الأهلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002).

يمكن اعتباره بمنزلة نموذج التحليل الذي اختاره الباحث، ثم يقدم المحور الثاني خلفية عن واقع الفقر في موريتانيا، وتجاوب الفاعل الرسمي الممثل في الدولة معه. أما المحور الثالث، فيتطرق بالتحليل إلى منهجية تناول إسهام الجمعيات في مكافحة الفقر ووحدة التحليل وطرق جمع المعلومات وغيرها. وأخيراً، يعرض المحور الرابع، وهو المحور الأساسي في هذه الدراسة، لتدخلات الجمعيات ومقاربتها الخاصة للفقر وتمثلات عينة الفقراء لهذا التدخل خصوصاً، وللنظر عمومًا. تنطلق هذه الدراسة من فرضية تعتبر الفقر حرماناً من التمكين، وأنّ الاستراتيجيات المتبعة من طرف المجتمع المدني في مكافحة الفقر تُمثل استراتيجيات تنمية بديلة أكثر مقدرة على ملامسة احتياجات الفقراء من سياسات الاعتماد على النمو الاقتصادي الذي لا تصل ثماره إلى الفقراء، لأسباب بنيوية واقتصادية عديدة، وبسبب الفساد أيضاً، وهذا هو الأهم في الحالة الموريتانية. إن الهدف الذي تتوخى الدراسة تحقيقه يتمثل أساساً في سد الثغرة العلمية الخاصة بتناول أدوار الجمعيات في موريتانيا، ورصد مدى فاعليتها في مواجهة ظاهرة معقدة مثل ظاهرة الفقر.

أولاً: إطار مفاهيمي ونظري

حظي موضوع الفقر باهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع والاقتصاد، وانعكس ذلك في غزارة المقاربات النظرية حول ظاهرة الفقر، لكن تناول علاقة الجمعيات بالفقر ظلّ محدوداً في الدراسات التي عُنيت بهذه الظاهرة في المجتمعات الحديثة، بل ظلّت علاقة الجمعيات بالفقر، حتى في سوسيولوجيا الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وهو حقل معرفي جديد، موضوعاً هامشياً، على الرغم من أن مكافحة الفقر تعد من أبرز الأدوار التي يقوم بها الفاعل الجمعياتي، فضلاً عن أنه نال من خلالها مشروعية كبيرة⁽⁷⁾.

1. مفهوم الفقر

للإحاطة بما يشبه فهماً متكاملًا للفقر، لا بد من التطرق إلى أبرز المقاربات والتفسيرات التي فسّرت هذه الظاهرة. وفي هذا الشأن، هناك مُطمان من التفسيرات. ويمكن أن نطلق على الأول التفسير الاجتماعي للفقر، وعلى الآخر التفسير الاقتصادي المادي للفقر. الفقر في المنظور السوسيولوجي متنوع ومتعدد، ومن التعسف تعميم محدّد واحد، كالمحدد الاقتصادي مثلاً، لتفسيره وقياسه، مع إهمال خصوصيات المجتمعات ووضعياتها التاريخية والراهنة؛ فالفقر مظاهر ومستويات. وبناءً عليه، لا ينبغي أن يتأسس مفهومنا للفقر على التعميم وحده، وإنما ينبغي أن يتأسس أيضاً على التخصيص المستند إلى مجموعة من الأعراف السوسيوثقافية ومنظومة القيم والتصورات؛ أي كما يقول جيان لابانس: "الفقر هنا ينتقل في سيارة ذات عجلات مستعملة، والفقير هناك يمشي حافي القدمين أو بقبقاب"⁽⁸⁾.

والمنحى نفسه أكدّه عالم الاجتماع الإنكليزي بيتر تاونسند Peter Townsend، عندما ربط الفقر بالعادات الخاصة بالمجتمعات، فاعتبر شرب الشاي، والاحتفال بعيد الميلاد، والخروج مرة على الأقل في الشهر للعشاء في مطعم، من ضمن العادات الضرورية للإنكليزي، ومن ثمّ فإنّ من لا يمكنه توفير ذلك يُعدّ فقيراً؛ فيكون الفقر، بحسبه، هو العجز

7 المنصف ونّاس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي: التاريخ والواقع والآفاق: الجزائر، المغرب الأقصى، تونس (تونس: ألتاير، 1997)، ص 45.

8 Jean Labbens, *Sociologie de la pauvreté: Le tiers monde et le quart monde* (Paris: Gallimard, 1978), p. 83.

عن عدم تمتع الناس بالمستوى الأساسي المتعارف عليه من الغذاء، وظروف المعيشة، وأنشطة الفراغ، وأسباب الراحة المعروفة اجتماعياً بكونها "متعارفاً عليها". أما تعريف الفقر، بحسب تاونسند، فيجب أن يتسع ليشمل، إضافة إلى الاحتياجات المادية والبيولوجية، الاحتياجات الاجتماعية أو الأشياء المطلوبة اجتماعياً. إذًا، يتحدّد الفقر، وفق هذه المقاربة التي يدمجها البعض ضمن مقاربة الحاجات الأساسية، باعتباره شكلاً من أشكال الحرمان النسبي المادي والاجتماعي⁽⁹⁾. ولا يركز الرهان، في مثل هذه المقاربات لمكافحة الفقر، على النمو الاقتصادي، وإنما على استراتيجيات تنموية قاعدية تنطلق في معالجة الفقر من خلال تمكين الفقراء، وذلك بعمل أمرين هما: معالجة الفقر المطلق عبر المساعدة الكبيرة والمباشرة للفقراء، وسد الحاجات المادية الأساسية (الملابس، والطعام، والمأوى)، والاجتماعية (التعليم، والحقوق الإنسانية، أو ما يسمى المشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل والالتزام السياسي والجمعياتي)⁽¹⁰⁾.

إلى جانب هذه المقاربة، توجد مقاربة أخرى تدور حول مفهوم "ثقافة الفقر"، وهي مقاربة تعتبر الفقراء مسؤولين، في درجة أولى، عن فقرهم، وعن إعادة إنتاج أوضاعهم، حيث "الوضع الاجتماعي للفرد يعتبر مرآة لما يتمتع به من مواهب وكفاءات ولما يقوم به"⁽¹¹⁾. فوفقاً لمنظور ثقافة الفقر لدى أوسكار لويس مثلاً، فإن الفقر "ليس نتيجةً لنواحي القصور والعجز الفردية، بل هو حصيلة لبيئة اجتماعية ثقافية واسعة تجري فيها التنشئة الاجتماعية للأطفال، وتتقل ثقافة الفقر عبر الأجيال؛ لأن الأطفال يدركون في وقت مبكر أن لا معنى للطموح أو للتطلع إلى حياة أفضل، ويستعوضون عن ذلك بالاستسلام والتواكل والرضا بأوضاع الفقر والعوز"⁽¹²⁾. ومن هنا، يكمن التحدي في مكافحة الفقر في محاربة ثقافة الفقر التي تعتبر إزالتها أصعب من إزالة الفقر نفسه.

وعلى الرغم من أن لويس بنى استنتاجاته تلك من خلال دراسات ميدانية، فإن نظريته كانت محط العديد من الانتقادات، لعل أهمها تلك التي وجهها توماس غلادوين Thomas Gladwin الذي اعتبر أن نتائج دراسات لويس حول فقراء المدن المكسيكية لا تنطبق على كل فقراء المدن، ثم إن السمات التي اعتبرها لويس خصائص لثقافة الفقر والفقراء ليست نتاج ثقافة، أو ثقافة فرعية، تخلق نفسها بنفسها، وإنما هي انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة، كما أن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم، أو قيمهم، أو اتجاهاتهم، عن أبناء الثقافة المهيمنة ف "كل ما في الأمر أن الفقراء يشعرون بالإحباط ومُنعون من تحقيق أهدافهم، ومن ثم يسعون لتحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يُقرها أبناء الثقافة المسيطرة"⁽¹³⁾. فلويس، بحسب عالم الاجتماع الكوي الأمريكي أليخاندرو بورتس Alejandro Portes، ينظر إلى التكيف الانتقالي المؤقت مع الظروف الصعبة التي تكتنف الحياة الحضرية الصعبة على أنها سلوك مقنن، وبذلك يكون مفهوم ثقافة الفقر مجرد وسيلة تعمل على زيادة السلبية السياسية تجاه الفقراء⁽¹⁴⁾.

وقد كان هذا النقد مدخلاً نحو تبلور مقاربة بنوية تشدّد على العمليات الاجتماعية العريضة التي تنتج الفقر ويتعذر على الأفراد تجاوزها أو التغلب عليها، فهناك قوى هيكلية في المجتمع، مثل الطبقة والجنوسة والإثنية والمنزلة الاجتماعية،

9 أندرو ويبستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، سلسلة المائة كتاب (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986)، ص 28.

10 المرجع نفسه، ص 112-113.

11 أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 348.

12 Oscar Lewis, *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty* (New York: Basic Books, 1959).

13 إسماعيل قيرة، "من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجاً"، المستقبل العربي، العدد 205 (آذار/ مارس 1996)، ص 81.

14 المرجع نفسه.

تشكل أسلوب توزيع الموارد. ومن ثم، فإن تخفيف الفقر - وفق هذه المقاربة - لا يعتمد على تغيير توجهات الناس ونظرتهم إلى الحياة، بل على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصفة أكثر إنصافاً في المجتمع.

أما التفسير المادي للفقر، أو الفقر البيروقراطي، فينطلق من أرضية اقتصادية وإحصائية بحتة، تُحدد الفقر عبر متغيرات مادية صارمة، تتمثل أساساً في متغير الدخل اليومي أو السنوي، إضافة إلى متغيرات مكملّة على غرار مؤشر الاستهلاك ونصيب الفرد من الدخل القومي ... إلخ. وهي ذاتها المتغيرات التي تقوم عليها كل مسوحات ظروف المعيشة.

يرتبط هذا المنظور الإحصائي أو المادي للفقر بمجموعة مفاهيم إجرائية طوّرتها بيروقراطية الدولة، وأصبحت حالياً تمثل جزءاً من المفردات التنميطية والمعيارية للفقر، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر: مفهوم خط الفقر، وخط الفقر المطلق، وخط الفقر النسبي، وشدة الفقر، وفجوة الفقر، وجيوب الفقر، ومفهوم السكان المستهدفين ... إلخ. ويسمّي جون فريدمان John Friedmann خطاطة هذه المفاهيم الفقر البيروقراطي bureaucratic poverty، وهو مفهوم نقدي يعني به "الفقر الذي يتم تعريفه من غير الفقراء، بل ممن يعتبرون أنفسهم متفوقين على الفقراء اجتماعياً"⁽¹⁵⁾. فالفقر، بحسب فريدمان، يعني "حالة من عدم التمكين النسبي فيما يتعلق بوصول الأسرة إلى أسس محددة من القوة الاجتماعية، ولذلك فإن التمكين الاجتماعي والسياسي للفقراء، هو مفتاح التغلب على الفقر الجماعي"⁽¹⁶⁾.

بناءً على ما سبق، في الإمكان أن نعلم إلى وضع مفهوم إجرائي للفقر يحدد أبعاد الفقر والمؤشرات الخاصة بكل بعد على حدة، استناداً إلى التفسيرات السابقة، إذ يعتبر الدخل المنخفض وانعدام المدّخرات والعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية مؤشرات دالة على البعد الاقتصادي للفقر. أما قبول المساعدات الاجتماعية وضعف هامش المساومة⁽¹⁷⁾ عند الفقراء وضعف المشاركة والأمية والوعي السلبي بأوضاع البؤس الاجتماعي، فهي مؤشرات دالة على البعد الاجتماعي والثقافي للفقر. بيد أن الحرمان من التمكين، ومن الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية والسياسية الضرورية⁽¹⁸⁾، بمنزلة البعد الشامل للفقر. وبناءً على ذلك، فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ولا ترمز إلى مجرد نقص الدخل فقط⁽¹⁹⁾.

2. مفهوم التمكين

عرّف فريدمان الفقر باعتباره حالة من عدم التمكين النسبي⁽²⁰⁾، وكان الهدف من هذا التعريف تجاوز التعريف البيروقراطي التقليدي للفقراء الذي يستخدم مستوى أدنى من الاستهلاك منتقياً على نحو تعسفي، على غرار ما

15 جون فريدمان، التمكين: سياسة التنمية البديلة، ترجمة ربيع وهبة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 104.

16 المرجع نفسه، ص 21.

17 المقصود بضعف هامش المساومة عند الفقراء هو انعدام أوراق ضغط في إمكانهم المساومة بها في أي علاقة بطرف آخر، سواء كان رسمياً مثل الدولة أو غير رسمي مثل منظمات المجتمع المدني، ومعنى آخر الفقراء المعنويون بالتدخل في عملية مكافحة الفقر.

18 القوة الاجتماعية معنيّة بالوصول إلى أسس معيّنّة للتنظيم الاجتماعي للأسرة، مثل المعلومات والمعرفة والمهارات والمشاركة في المنظمات الاجتماعية والموارد المالية. ومن ثم، يمكن فهم زيادة قوة الأسرة الاجتماعية باعتبارها زيادة في إمكانية وصولها إلى أسس ثروتها الإنتاجية. أما القوة السياسية فتعني بوصول الأفراد إلى المشاركة في عملية صنع القرار، خصوصاً تلك القرارات التي تؤثر في مستقبلهم. ومن هنا، لا تتمثل القوة السياسية في التصويت وحده، بل في قوة الصوت / التعبير، والتحرك الجماعي، ينظر: فريدمان، ص 71-72.

19 المرجع نفسه، ص 119.

20 المرجع نفسه، ص 21.

نلاحظه عادة في التعريفات الاقتصادية والإحصائية التي تهدف إلى التعميم، وتُهمل في سبيل ذلك الأبعاد غير المرئية، أو التي لا يمكن إحصاؤها وتكميمها في معيش الفقراء.

لقد كان هذا النقد بمنزلة بوابة لطرح فكرة التنمية البديلة القائمة على منطلقات مختلفة عن منطلقات فلسفة النمو الاقتصادي والسياسات المسقطه من فوق على الفقراء لانتشالهم من واقع فقرهم، أو عبر استراتيجيات التلقين والإملاء القائمة على الوصاية التي تنتهي في كثير من الأحيان إلى تحميل الفقراء مسؤولية فقرهم، وفشلهم في مغادرة ظروف العوز والخصاصة، في انسجام كامل مع مقاربة ثقافة الفقر.

في هذا السياق النقدي يتنزل مفهوم التمكين الذي يُثمن ملكات وقدرات الفقراء باعتبارهم ذواتاً فاعلة تمتلك القدرات والمؤهلات البشرية الضرورية للتغلب على ظروف الفقر، شريطة تمكينهم من الوسائل⁽²¹⁾.

يرتبط مفهوم التمكين ارتباطاً وثيقاً بأسس القوة الاجتماعية في أي مجتمع⁽²²⁾. وبعض أسس هذه القوة، كما هو معلوم، قد يكون رمزياً واجتماعياً، مثلما هو بالضرورة مادي واقتصادي. ومن منظور مقارنة التمكين، فإن الفقر هو إحدى الحالات التي يظهر فيها بصفة قوية عجز الفرد أو الأسرة أو الجماعة في الوصول إلى أسس محددة من تلك القوة الاجتماعية، ومن ثم فإن مفتاح التغلب على الفقر الجماعي، مثلاً، هو التمكين الاجتماعي والسياسي للجماعة الفقيرة⁽²³⁾.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الحرمان من التمكين ينطوي على أبعاد عدة اجتماعية وسياسية واستراتيجية. فبالنسبة إلى البعد الاجتماعي، يتجسد انعدام التمكين في افتقاد الفقير، أو الأسرة الفقيرة، إمكانية الوصول إلى القوة الاجتماعية الضرورية لتحسين ظروف المعيشة، وإشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية (الموارد المالية، والمعرفة، والمهارات، والمعلومات، والمشاركة، والوعي الصحي). ومن الملاحظ أن قطاعاً كبيراً من نشاط وتدخل الجمعيات ينصب على هذا البعد الذي يمثل البعد القاعدي في عملية التمكين⁽²⁴⁾. أما البعد السياسي لمسألة انعدام التمكين، فيتمثل في عدم الانخراط في جمعيات ونوادٍ ونقابات وأحزاب و وحدات إنتاج جماعية، يمكن من خلالها رفع المطالب والضغط لتبليتها. في حين يتعلق البعد الاستراتيجي في انعدام التمكين بعدم توافر فائض الوقت الذي يمثل وظيفة لأشياء كثيرة، ومن دونه تكون خيارات الفقراء مقيدة تقييداً شديداً في تحسين وسائل العمل وسبل العيش.

من وجهة نظرنا، تمثل هذه الأبعاد مجتمعة المفهوم الإجرائي للتمكين الذي تُراهن عليه الدراسة، ويمثل محور تركيز عمل الفاعل الجمعياتي في مكافحة الفقر.

3. مفهوم الفاعل الجمعياتي

إن مفهوم الفاعل الجمعياتي من المفاهيم المركبة التي تحتاج إلى تدقيق مفهومي في سياق دراستنا، ونعني به هنا جمعيات المجتمع المدني المصرح بعملها قانونياً، والمصنفة بوصفها منظمات غير حكومية. وبحسب معجم السوسولوجيا، فإن الفاعل الجمعياتي يتحدد باعتباره "تنظيماً ينتمي إليه غالبية أعضائه، على الأقل، بحرية، ولا يُعتبر وجوده ضرورياً

21 Houda Laroussi, *Micro-crédit et lien social en Tunisie: La solidarité instituée* (Tunis: IRMC; Paris: Karthala, 2009), p. 97.

22 Ridha Boukraa, *Comprendre la mondialisation: Études sociologiques* (Tunis: Centre de Publication Universitaire, 2005), p. 64.

23 فريدمان، ص 21.

24 Laroussi, p. 161.

لحياة المجتمع ضرورة مطلقة"⁽²⁵⁾. لكن تجدر الإشارة إلى أن تأسيس الجمعيات لا يمثل ترفاً، بل بات يمثل ضرورة اجتماعية، وذلك لأن الجمعيات تملأ الفراغ الذي تتركه عادة تدخلات الفاعل العمومي أو الرسمي، أو نتيجة لمحدودية تلك التدخلات أمام الطلب المتزايد. وفي التقليد السوسيولوجي القديم نسبياً، كانت الجمعية، وفقاً لتعريف ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville (1805-1859)، على سبيل المثال، تعني: "تعاوناً بين مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة [...] إنها تقرب بينهم وتخلق اتصالاً بينهم، وتُعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين، وجعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام"⁽²⁶⁾. ويؤكد هذا التعريف البعدين الأخلاقي والاجتماعي للعمل الجمعياتي بوصفه عملاً تطوعياً لصالح خدمة المجتمع يتجاوز الذات إلى الغير، بيد أن العمل الجمعياتي الراهن يضيف بعداً آخر إلى البعدين السابقين هو البعد الاقتصادي، من خلال قيادة مشاريع تنمية مندمجة في المناطق الفقيرة، ومُساعدة على خلق أنشطة مدرّة للدخل لفائدة فئات هشة، وخلق مناصب شغل لبعض العاطلين عن العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الخام⁽²⁷⁾.

فضلاً عن هذا المستوى من التحديد، فإنّ كلاً من الفاعل الجمعياتي أو الفاعل غير الرسمي قد يشير إلى ما هو عام أو إلى ما هو خاص ونوعي؛ من قبيل جمعية حي، أو منظمة ثقافية ورياضية، أو جمعية تنمية، أو جمعية معوقين؛ ما جعل بعض الدراسات تتحدث عن تعدد منطوق ومجال الفعل الجمعياتي؛ إذ يمكن إدراك الفاعل الجمعياتي أو الفاعل غير الرسمي، بوصفه شكلاً مؤسسياً قائماً على التوفيق بين عدة أشكال من منطوق الفعل يمكن تحديدها على النحو التالي:

♦ منطوق تجاري مرتبط بالسوق بوصفه آلية تضمن استقرار المصالح المتضاربة وتوازنها.

♦ منطوق يقوم على الثقة.

♦ منطوق تضامني يتأسس على مبدأ التبادل.

♦ منطوق إداري يُحيل على مبادئ الصالح العام⁽²⁸⁾.

إذاً، إنّ مفهوم الفاعل الجمعياتي مفهوم مركّب يحيل على مستويات متعددة. فعلى مستوى التعريف الوظيفي، يمكن القول إنه القطاع الأهلي أو القطاع الثالث، ويشير هذا التعريف إلى تبادل المصالح بين مجموعة من الناس لتحقيق نفع عام. أمّا التعريف القانوني، فيحصر تعريف الفاعل الجمعياتي في صفته المميزة بوصفه قطاعاً غير ربحي، بينما يؤكد التعريف الاقتصادي والمالي أنه يتمثل في القطاع الخيري أو الوقفي، وبتعبير آخر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويركز هذا التعريف على مصدر التمويل المتأتّي من هبات واشتراكات، وكذلك من بيع سلع وخدمات. أما التعريف الهيكلي، فيعتبر أن الفاعل الجمعياتي هو القطاع المستقل، أو القطاع التطوعي غير الحكومي. ويستند هذا التعريف إلى مجموعة من الملامح والخصائص المتمثلة في الاستقلالية، والتطوع، والإدارة الذاتية، وعدم توزيع الأرباح على الأعضاء.

25 Joseph Sumpf & Michel Hugues, *Dictionnaire de sociologie* (Paris: Librairie Larousse, 1973), p. 24.

26 فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013)، ص 140.

27 المرجع نفسه، ص 142.

28 المرجع نفسه.

ثانياً: خلفية عن واقع الفقر في موريتانيا: حجم المشكل وتجاوب الدولة

1. مشكلة الفقر

تغطي الصحراء ثلاثة أرباع مساحة موريتانيا. وإلى حدود السبعينيات، لم تكن نسبة السكان الحضريين تتجاوز 7 في المئة من إجمالي السكان الذين كانت غالبيتهم حينها بدوًا رُحَلًا. وهاتان سمتان، أي البداوة والصحراء، ترتبطان بالندرة والقساوة وشظف العيش؛ فالبيئة الموريتانية إجمالاً بيئة فقيرة، والموارد التي تمثل مصدر غنى فيها⁽²⁹⁾ ظلت إلى عهد قريب مجهولة بالنسبة إلى الموريتانيين.

منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى التراب الموريتاني سنة 1902، والبلد يشهد - بوتيرة متزايدة - عمليات إفقار واسعة للمجتمع، سواء عن طريق الضرائب المجحفة، أو عن طريق نهب الثروات المعدنية⁽³⁰⁾. وعلى الرغم من أن دولة الاستقلال مثلت فرصة لوقف نزيف استغلال الثروات الوطنية والشروع في عملية بناء وطني شامل، فإن جُل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية أخفقت في تحقيق التنمية المنشودة، بالنظر إلى عوامل عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي⁽³¹⁾:

- ✦ عدم ملاءمة السياسات الاجتماعية والاقتصادية لطبيعة الاقتصاد الموريتاني.
- ✦ الصراعات السياسية المبكرة التي اتخذت في بعض الأحيان طابع صراع هوياتي بين مكونات زنجية أفريقية ومكونات عربية صنهاجية.
- ✦ العشوائية في البرامج والخطط التنموية، بسبب الارتباك الناجم عن الجفاف الكبير الذي ضرب موريتانيا في مطلع السبعينيات، واستمر حتى منتصف الثمانينيات، وقد أدى ذلك إلى نفوق الثروة الحيوانية التي كانت تمثل عصب اقتصاد الريف، حيث كانت تقطن غالبية السكان؛ ما تسبب في موجات هجرة كثيفة أثقلت كاهل المدن الناشئة حينها، وفي مقدمتها العاصمة نواكشوط، وهو ما أدى، بدوره، إلى تشوه المجال الحضري، وتشكل ظاهرة الفقر الحضري الواسع النطاق.
- ✦ الفساد الذي نخر مؤسسات الدولة⁽³²⁾ منذ فترة ما بعد انقلاب العاشر من تموز/ يوليو 1978، وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم بعد الهزيمة في حرب الصحراء التي كبدت موريتانيا خسائر اقتصادية كبيرة،

29 المقصود أساساً البحر بثرواته السمكية إضافة إلى الثروة المعدنية.

30 فرانسيس دي ساشيه، موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975، ترجمة محمد بن بوعليبة بن الغراب (نواكشوط: جسور للنشر، 2013)، ص 64.

31 ينظر: سيدي عبد الله المحبوبي، "الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، تونس، 1996؛ الجمهورية الإسلامية الموريتانية، محكمة الحسابات، التقرير السنوي العام 2013-2014-2015 (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، شوهدي في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/3haOk9W> الجمهورية الإسلامية الموريتانية، محكمة الحسابات، التقرير السنوي العام 2016-2017 (تموز/ يوليو 2019)، شوهدي في 2020/8/17، في: <https://bit.ly/3kP5MmR>

32 للاستدلال على حجم الفساد الكبير في موريتانيا، يمكن النظر في تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في ملفات فساد العشرية السابقة 2009-2019 التي حكم فيها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، حيث كشف تحقيق اللجنة البرلمانية عن عملية فساد ممنهج أهدرت فيه مليارات الدولارات في بلد يصنف ضمن الدول الفقيرة والشديدة العوز. ويقع تقرير اللجنة وملحقاته في عشرات الصفحات، وتم إحالته على القضاء الموريتاني لمتابعة الضالعين في قضايا الفساد، ومن بينهم الرئيس السابق وعدد كبير من وزرائه والمقربين منه داخل نطاق أسرته الخاصة. للاطلاع على نتائج وتوصيات تقرير تحقيق اللجنة البرلمانية، ينظر: الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لجنة التحقيق البرلمانية، "تقرير الصياغة: الاستنتاجات والتوصيات، القرارات رقم 1 ورقم 2 ورقم 3"، بوابة العلم، شوهدي في 2020/8/15، في: <https://bit.ly/3aBRCAx>

وأنتهت فترة الحكم المدني. ووافق هذا المعطى الارتهاان لسياسات خارجية مسقطه، مثل سياسات الإصلاح الهيكلي التي فرضها البنك الدولي على الدول التي فشلت في تحقيق التنمية بمفردها.

فضلاً عن هذه المحددات الرئيسة في فهم تطور ظاهرة الفقر في موريتانيا، فإن السياق الاجتماعي فاقم من إشكال الفقر في المجتمع الموريتاني، بسبب التفاوتات الحادة، وملف الإرث الإنساني المرتبط بممارسة العبودية على فئات واسعة في المجتمع ما تزال إلى الآن تعاني مخلفات تلك الممارسة، ومُتمثل بؤر الفقر الرئيسة داخل المدن والريف على حدّ سواء، وقد جعلت هذه الوضعية التعايش بين مكونات الشعب الموريتاني على المحك أكثر من مرة.

وفي الحصيلة، طاول الفقر أكثر من نصف المجتمع، بل لو أنّ خطوط الفقر خضعت لمؤشرات أكثر موضوعية، واستجابة لمتطلبات العيش الكريم، لغطى الفقر أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع، وهو ما تثبتته نسب الشعور بالفقر، بحسب آخر معطيات لمسوح الظروف المعيشية. والجدول (1) يبين تطور نسبة الفقر في موريتانيا منذ منتصف الثمانينيات حتى عام 2018.

الجدول (1)

خط الفقر في موريتانيا ونسبه والشعور به خلال الفترة 1987-2018

السنة	خط الفقر (سنوياً)	نسبة الفقر في السكان (في المئة)	نسبة الشعور بالفقر (في المئة) إجابة عن: "هل تشعر بالفقر؟"، أو "هل تعتبر نفسك فقيراً؟"
1987	30000 أوقية (نحو 350 دولاراً)	60	(في هذه الفترة لم يكن المسح يتضمن مؤشر الشعور بالفقر الذي دخل لاحقاً في قياس الفقر سنة 1996)
1990	32800 أوقية (نحو 355 دولاراً)	56.6	(لم يكن المسح يتضمن مؤشر الشعور بالفقر)
1996	58400 أوقية (نحو 455 دولاراً)	50.5	80.6
2000	72600 أوقية (نحو 490 دولاراً)	46.3	82.2
2008-2004	94650 أوقية (نحو 550 دولاراً)	46.7	81.2
2018-2014	129 ألف أوقية (نحو 650 دولاراً)	42	80

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا، مج 2: خطة العمل 2011-2015 (نواكشوط: الوزارة الأولى، 2015).

في ظل هذه الأرقام المخيفة عن مدى انتشار الفقر في المجتمع، عمدت الدولة إلى إعداد "الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر" ليغطي الفترة 2000-2015 باعتباره المرجع الأوحد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا. ويعين هذا الإطار هدفاً كبيراً بمقتضاه تتراجع نسبة الفقر في عام 2015 إلى 25 في المئة. فما هي رهاناته وهل تحققت أهدافه؟

2. الفقر في ظل استراتيجية مكافحته الشاملة

تُعرف الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفقر في موريتانيا بـ "الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر"، وقد أعدت ضمن "المبادرة المدعومة لتخفيف ديون الدول الفقيرة، ذات المديونية العالية"⁽³³⁾. ويقر هذا الإطار في مقدماته بأن الفقر "يظل ظاهرة تبعث على القلق في موريتانيا، وتؤكد هذه الوضعية على ما يبدو أن مختلف الإجراءات والسياسات المطبقة، لم تفلح حتى الآن في تخليص بعض فئات السكان من دائرة الفقر"⁽³⁴⁾. وبما أن هذا الإطار يهدف في بعده الاستراتيجي إلى القضاء على الفقر، فإنه يؤكد البعد التشاركي في السياسات الموجهة لمكافحة الفقر، فيُعيّن دوراً بارزاً للقطاع الجمعياتي، الذي هو مدعوٌ بحسب هذا الإطار، إلى "التشاور حول السياسات العمومية، والنهوض بثقافة النقاش الديمقراطي، والبناء والتنمية القاعدية وحماية المستهلك"⁽³⁵⁾، في حين أن القطاع الخاص مدعوٌ إلى "الإسهام في خلق مناصب الشغل والمشاريع، التي توظف أكبر قدر من الأيدي العاملة"، مع تركيز الدولة جهودها على "ضبط النشاط الاقتصادي والإشراف والتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية، مع إيجاد مناخ ملائم لتطوير الفرص الاقتصادية"⁽³⁶⁾. كما ينطلق هذا الإطار من تشخيص لطبيعة الاقتصاد الموريتاني يرى أن له طابعين ربما أثراً سلبياً فيه؛ وذلك من جهة كونه اقتصاداً عصرياً (معادن، صناعات استخراجية، صيد بحري) يفترض فيه أنه منظم، ويُحرّك النمو، ويرتبط إلى حد بعيد بالصادرات وله طابع غير توزيعي، ومن جهة كونه اقتصاداً إعاشياً يعتمد أساساً على الزراعة المطرية وتنمية المواشي والصيد التقليدي الساحلي والقاري، وهو لا يغطي احتياجات السكان في مجال الغذاء، ويمثل أهم أسباب الفقر في الريف⁽³⁷⁾.

وقد عيّن الإطار الاستراتيجي - في مرحلتيه الأولى والثانية - الترفيع في معدلات النمو الاقتصادي وسيلةً لمحاربة الفقر، وتقليل نسبته إلى حدود 25 في المئة. فالرؤية العامة للإطار تنطلق من أن "النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، هو قوام أي تخفيف للفقر"⁽³⁸⁾. وقد كان الرهان في تحقيق مثل هذا النمو في المرحلة الأولى من الإطار على القطاع الأول، أي "زيادة الطلب على الموارد الأولية: النحاس والذهب، الحديد، السمك، وارتفاع أسعارها". لكن مع تذبذب أسعار هذه الموارد الأولية ودخول منافسين فيها مع السوق الموريتانية، تراجعت إسهاماتها في ميزان النمو؛ ما اضطر الدولة إلى رهان آخر لتحقيق النمو المطلوب، يتمثل هذه المرة في قطاع الخدمات "النقل، المواصلات، التجارة، الفندقية، خدمات البنوك والتأمينات". لكن هذه العمليات والرهانات، إجمالاً، لم يكن الفقراء المستفيدين منها، فـ "النمو لا يتساقط في محيط الفقراء"، كما يدّعي أصحاب منطق السوق الحرة والاقتصاد الحر، بسبب عوامل الاختلال في توزيع عوائده. وهو ما تفتنت له الدولة في المرحلة الأخيرة من تقييم نتائج السياسة الاقتصادية والاجتماعية لـ "الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر". فـ "إنجاز نمو متسارع لا يكفي بالضرورة لتراجع الفقر، وذلك لسببين رئيسيين هما:

33 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا، مج 2، ص 4.

34 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا: حصيلة 2006-2010، مج 1 (نواكشوط: الوزارة الأولى، 2010)، ص 7.

35 المرجع نفسه، مج 2، ص 16.

36 المرجع نفسه.

37 المرجع نفسه، ص 11.

38 المرجع نفسه، ص 14.

♦ كون قطاعات الاقتصاد الموريتاني - التي تعتبر المحركات الكلاسيكية للنمو - على ارتباط قوي بالعوامل الخارجية، ولا تؤثر سوى بقدر قليل في الفقراء.

♦ كون مناطق الفقراء والنشاطات الاقتصادية التي يعتمد عليها هؤلاء في معيشتهم لا يمكنها - نتيجة عدد من مكامن النقص الهيكلية - أن تستفيد من النمو الذي يتحقق بحكم معوقات هيكلية وتقنية وتنظيمية⁽³⁹⁾.

إن السياسات القائمة على محاربة الفقر بألية النمو الاقتصادي تغفل عن أن المستفيد الأوحدهم من عائدات النمو هم غير الفقراء، فالأغنياء والمتحكمون في رأس المال، عمومًا، هم المستفيدون، وهو ما زاد من حدة التفاوتات الاجتماعية في موريتانيا، وجعل الفقراء يزدادون فقرًا والأغنياء يزدادون غنىً.

وأمام هذه الوضعية المحرجة، تم تعيين ثلاثة أهداف عاجلة لـ "الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر" في مرحلته الثالثة، هي كالتالي:

♦ تقوية فاعلية الأنشطة المدرة للدخل.

♦ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدعم المقاولات الصغيرة.

♦ تنمية مشروع دعم قدرات قطاع التمويل الخفيف، فضلًا عن اعتماد مقاربة الحماية الاجتماعية القائمة على العمل الاجتماعي (توفير رعاية صحية وتعليمية للمجموعات الأكثر هشاشة)⁽⁴⁰⁾.

ومن اللافت للانتباه في هذه الخطة العاجلة بشأن تدارك خطر الفقر أن سياساتها هي، في إجمالها، السياسات نفسها التي يراهن عليها القطاع الجمعياتي، ويتخذها وسائل مكافحة الفقر. فكأن الدولة بذلك "تستسلم" أو تنقاد لمنطق العمل الجمعياتي المباشر للفقراء، والموجه لمجالات نشاطهم الذي تبين أن مردوديته على الفقراء أكبر كثيرًا من مردودية سياسات الترفيع في معدلات النمو التي سيطرت على التوجهات التنموية لدول العالم الثالث، والقائمة على ما بات يعرف بمنطق "تسليم المفتاح" بتبني استراتيجيات مُسقطه لم تسبقها خبرة، ولم يدفع إليها تراكم تاريخي، ولا دعم من إرادة التحدي لدى البشر... إلخ، بحيث انقضت عقود التنمية بنتائج سلبية أولها تبديد الثروات الخام. وثانيها سفه استهلاكي أتي على عوائدها. وهو ما حصل بالضبط في موريتانيا منذ الاستقلال حتى الآن.

عجزت المقاربة الكلية لمكافحة الفقر عن تحقيق مطامحها، المتمثلة في تخفيض نسبة الفقر إلى 25 في المئة لأسباب عزتها الدولة إلى "ضعف التحكم في النمو الديموغرافي، والتوزيع غير المتكافئ لثمار النمو"⁽⁴¹⁾. وعزاها البعض الآخر إلى أسباب⁽⁴²⁾ عديدة تتمثل أساسًا في: الارتجالية وعدم الجدية في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، واتخاذ الفقر شعارًا للحصول على التمويلات الخارجية من جهة، واتخاذ ورقة رابحة في الانتخابات من جهة أخرى، ثم حجم الفساد الكبير الذي تفتش في كل قطاعات الدولة من القمة إلى القاعدة، وأخيرًا ارتفاع حدة التفاوت في المجتمع؛ ما أنتج ظاهرتين متناقضتين، تتمثل أولاهما في طبقة ثرية متورمة تسيطر - على الرغم من قلتها - على كافة دواليب الدولة وقطاعاتها، في مقابل غالبية فقيرة معدمة لا تتمكن من تلبية أبسط احتياجاتها الأساسية.

39 المرجع نفسه، ص 31.

40 المرجع نفسه، ص 34-36.

41 المرجع نفسه، ص 4.

42 ينظر مثلًا: المحبوبي.

وأمام هذه الوضعية المحرجة والخطيرة على الوضع الاجتماعي في البلد، بات من الضروري أن يتدخل فاعلون آخرون جدد باستراتيجيات فعلٍ جديدة، للحد من اتساع دائرة الفقر، وخاصة في العاصمة نواكشوط التي تحتضن "بؤر الفقر الخطيرة" اجتماعيًا. ويتعلق الأمر هنا أساسًا بالفاعل الجمعياتي الذي أصبحت أدواره تتعزز وتتعاظم أهميتها، وخاصة في العاصمة التي يتركز فيها معظم العمل الجمعياتي التنموي والخدمي والرعاي.

ثالثًا: منهجية تناول إسهام الجمعيات في مكافحة الفقر

بالنظر إلى أن ظاهرة الفقر وظاهرة الجمعيات في موريتانيا تكتسي طابعًا مركبًا من حيث المضامين والأبعاد، فإنها تتطلب أيضًا "منهجية مركبة" تتضمن مجموعة من التقنيات التي طوّرتها العلوم الاجتماعية، مثل تقنية الملاحظة المباشرة⁽⁴³⁾، وتقنيات المقابلة الموجهة وشبه الموجهة، وتقنية دراسة الحالة لعيّنة من الجمعيات النشطة بوصفها عيّنة مقيّدة عمدية لانعدام دليل اسمي بالنسبة إلى كل الجمعيات، فضلًا عن اعتماد تقنية الاستمارة التي عُرضت على عيّنة من المستفيدين من تدخلات الجمعيات موضوع الدراسة. وبناءً عليه، يمكن القول إن منهجية البحث راوحت بين مستويين: الأول يتمثل في المنهج الوصفي والتحليل الماكرو-سوسولوجي الذي يضع الظاهرة في إطارها الاجتماعي العام، ضمن رؤية متكاملة لنسق تطور الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وأشكال الاستجابة المختلفة من طرف الفاعلين المعنيين⁽⁴⁴⁾. أما المستوى الثاني فهو مستوى ميكرو-سوسولوجي عبر دراسة الحالة التي تهدف من خلالها إلى معرفة نجاعة التدخلات التي تقوم بها الجمعيات في مكافحة الفقر.

وقد تم اختيار عيّنة البحث بحيث تكون عيّنة مقيّدة عمدية، وذلك لغياب دليل اسمي متكامل لكل الجمعيات والمستفيدين من تدخلاتها. وشملت العيّنة من جهة الجمعيات 5 جمعيات، وقد راعينا في اختيارها مجموعة ضوابط من بينها: تنوع النشاط والأهداف ورأس المال أو حجم الاستثمار وعلاقاتها الخارجية وتنوع أنشطتها. وهذه الجمعيات هي جمعية الخير للتكافل الاجتماعي (جمعية تنمية خيرية)، والجمعية الموريتانية لترقية الأسرة (جمعية خدمية)، والجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية (جمعية تنمية)، وجمعية النساء معيلات الأسر (جمعية حقوقية وتنموية بدرجة أقل)، وجمعية بسمه وأمل (جمعية تنمية وخدمية). أما عيّنة المستفيدين من تدخلات الجمعيات، فقد كانت ممثلة لمجتمع المستفيدين عمومًا، بحصيلة تصل إلى 119 فردًا مستفيدًا، من بينهم 51 فردًا يعيلون أسرًا صغيرة ومتوسطة الحجم.

رابعًا: الجمعيات في موريتانيا: ما مدى فاعليتها في التخفيف من آثار الفقر؟

تعتمد الجمعيات الموريتانية المعنيّة بمكافحة الفقر، وبوجه خاص الجمعيات موضوع الدراسة، مجموعةً من الاستراتيجيات والتدخلات التي تجابه احتياجات الفقراء في المجتمع، على غرار تمويل المشاريع الصغيرة وتوفير الكفالات وتقديم الخدمات المختلفة، إلا أنّ مدى نجاعة هذه العمليات والتدخلات تبقى محلّ نقاش بين من يعتبرها

43 Henri Peretz, *Les Méthodes en sociologie: L'observation* (Paris: La Découverte, 2004), pp. 50-52.

44 فتحية السعيد، "الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني في تونس"، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، تونس، 2001، ص 23.

نقطة التحول لتنمية بديلة خارج المؤسسات المعروفة⁽⁴⁵⁾، والمعني هنا مؤسسات الدولة؛ فأناصر هذا الطرح يعتقدون أن الدولة طرف في المشكلة، وأن التنمية البديلة يجب بقدر المستطاع أن تمضي قُدماً خارجها، وربما حتى ضدها⁽⁴⁶⁾. وفي المقابل، ثمة من يعتبر أن تدخلات جمعيات المجتمع المدني تظلّ محدودة دائماً ولا يمكن أن تكون بديلاً من الدولة، وإنما هي في أحسن الأحوال مكملّة لسياساتها، وهذا هو التصور السائد حالياً حول جمعيات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، وهي التسمية الراضية لها اليوم.

يُبيّن التحليل الأولي للمعطيات الأساسية لعينة الفقراء المستفيدين توزّعهم من حيث الفئات العمرية والمستوى التعليمي، ومن حيث نوع الاستفادة وشكلها.

الجدول (2)

توزيع عينة المستفيدين بحسب فئاتهم العمرية

النسبة (في المئة)	المجموع	الإناث	الذكور	الفئة العمرية
35.29	42	22	20	1980-1960
21.84	26	20	6	2000-1981
42.85	51	28	23	2010-2001
100	119	70	49	المجموع
	100	58.82	41.17	النسبة (في المئة)

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى التحليل الأولي لمعطيات الدراسة الميدانية.

بالنظر إلى هذه التوزيعات، يتبين أن الفئة العمرية الأكثر هشاشة واستفادة من تدخلات الجمعيات هي الفئات العمرية المتوسطة، أي التي تنتمي، عموماً، إلى فئة الشباب، وذلك بنسبة تناهز 63 في المئة. وتتكامل هذه النسبة مع نسبة انتشار الفقر بين الإناث اللاتي يمثّلن نحو 59 في المئة من العينة. ويدل ذلك على تأنيثٍ وتشبيهِ للفقر، تدريجياً، في المجتمع الموريتاني.

الجدول (3)

توزيع عينة المستفيدين بحسب مستوياتهم التعليمية

الجنس	أمّي	قبل مدرسي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	المجموع
ذكور	0	10	27	7	4	1	49
إناث	15	11	21	11	10	2	70
المجموع	15	21	48	18	14	3	119
النسبة (في المئة)	12.6	17.64	40.33	15.12	11.76	2.52	100

المصدر: المرجع نفسه.

45 فريدمان، ص 33.

46 المرجع نفسه، ص 34.

تكاد جميع الدراسات تُجمع على أهمية متغير التعليم في تفسير الأوضاع الاجتماعية بالنسبة إلى الفقراء الذين يتعرضون للتسرب المدرسي في فترة مبكرة من العمر بسبب ضغوط الحياة الاجتماعية، إلا أننا بدأنا نلاحظ تدريجيًا تسرب الفقر إلى فئات متعلّمة، نظرًا إلى أسباب عدة ليس أقلها تراجع قيمة الشهادات المدرسية في سوق العمل. أما توزيع العينة بحسب شكل الاستفادة، ونوعها أيضًا، من تدخل الجمعيات، فيتمثل في الجدول (4).

الجدول (4)

توزيع عينة المستفيدين بحسب شكل/ نوع استفادتهم من تدخل الجمعيات

شكل الاستفادة	عدد المستفيدين
رعاية اجتماعية ومشاريع كفالة	88
مشاريع مدرة للدخل	18
خدمات صحية وحقوقية	13
المجموع	119

المصدر: المرجع نفسه.

يقود هذا النمط من الإسهام والتدخل الجمعياتي إلى التطرق إلى مدى فاعليتها في التخفيف من آثار الفقر، وإلى تشخيص أنماط التدخل التي يلجأ إليها الفاعل الجمعياتي في موريتانيا لمكافحة الفقر.

1. الجمعيات في موريتانيا: الضرورة والوضع

منذ عقدين من الزمن تقريبًا، عرفت الظاهرة الجمعياتية في موريتانيا تطورًا لافتًا للانتباه، حيث ارتفع عدد المنظمات والجمعيات غير الحكومية من 600 جمعية في عام 2000 إلى أكثر من 7 آلاف جمعية في عام 2013⁽⁴⁷⁾، إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في عدد الجمعيات لم تلفت اهتمام الباحثين، وهو ما ظهر جليًا في محدودية الدراسات التي تناولت ظاهرة الجمعيات في موريتانيا⁽⁴⁸⁾.

بيد أن هذا التنامي الحاصل لعدد الجمعيات في موريتانيا ليس سمة خاصة بها وحدها، بل هو سمة عالمية لمسار يهدف إلى "جعل المنظمات غير الحكومية الفاعل البارز في العملية التنموية، بعد أن أدت العوامة إلى اتساع رقعة الفقر"⁽⁴⁹⁾، وما استتبع ذلك من مخاطر تتعلق بالهجرة وتهديد الاستقرار الاجتماعي، وهو ما دفع الجهات المانحة دوليًا إلى تصويب سياساتها، وتوجيهها في اتجاه النهوض بأشكال مختلفة من التنمية في الدول الفقيرة لإبقاء المهاجرين المحتملين في بلدانهم. ونظرًا إلى فساد معظم الأنظمة في الدول الفقيرة، عملت الدول والجهات المانحة، عمومًا، على توجيه قطاع كبير من التمويلات لصالح المنظمات غير الحكومية، وهو ما زاد من وتيرة تشكيل الجمعيات، حتى أصبحت تمثل قطاعًا ثالثًا إلى جانب القطاعين العام والخاص، بأنماط جديدة من الإسهام الاقتصادي والاجتماعي الذي يُطلق عليه في بعض الأدبيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غير الربحي القائم على فكرة التمكين⁽⁵⁰⁾.

47 مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات بالمجتمع المدني، مقابلة شبه موجهة مع رئيس القطاع، نواكشوط، 2013/9/19.

48 من أهم الدراسات التي اطلعت عليها، على قلتها: ونّاس، الجمعيات في موريتانيا؛ عبد الله.

49 علي ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002)، ص 22.

50 بوخريص، ص 11؛ فريدمان، ص 7.

واعترافاً بأهمية الفاعل الجمعياتي في عملية التنمية الشاملة، خصّصت الأمم المتحدة دليلاً يتضمن معطيات وآليات إحصائية جديدة من أجل احتساب مساهمة الجمعيات والمؤسسات غير الربحية في الاقتصادات المحلية، وتوحيد آليات قياسها وتتبعها ومقارنتها على الصعيد الدولي⁽⁵¹⁾.

وبالنسبة إلى موريتانيا، يكاد يتعذر منهجياً وعملياً فصل التاريخ الجمعياتي عن بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عن وضع البنية القبلية، "باعتبارها بنية تاريخية وعميقة ومتحكمة في مختلف مفاصل المجتمع وأنشطته وتعبيراته الرمزية والثقافية والمعيشية خاصة"⁽⁵²⁾. فالتعبيرات التطوعية والخيرية - التي هي سمات محددة للعمل الجمعياتي - بارزة في البناء المجتمعي التقليدي للمجتمع الموريتاني قبل قيام الدولة الوطنية بكثير. ففي المجتمع التقليدي الموريتاني، تبرز كل أشكال ملامح التضامن مع الضعفاء والفقراء، سواء عبر الأعطيات، أو تداول الأغذية، أو ما يعرف بالصدقة، أو حتى النفقة الكاملة على منقطعي السبيل أو الأفراد الذين لا سند لهم ولا قوت. ويمثّل نموذج "المحظرة"⁽⁵³⁾ برهاناً على منطق التضامن وروح التطوع في المجتمع. فالمحظرة الموريتانية التي هي بمنزلة جامعة شعبية متنقلة⁽⁵⁴⁾، لا يقتصر دورها على وظيفتها العلمية، بل إنه يشمل وظائف أخرى خيرية وتطوعية، لعل أبسط تعبيراتها تكفل المحظرة نفسها أو الحي أو القبيلة التي توجد بها بمأكل الطلاب ومشربهم ومسكنهم. كما تعتبر الحواضر والزوايا الصوفية شكلاً متميّزاً من العمل الطوعي والخيري. إضافةً إلى الوظائف الروحية التي تقوم بها وتقدمها للمريدين، فإنها تعتبر مأوى للمشردين والسائلين وذوي الحاجات.

لكن هذه الأشكال والتعبيرات التطوعية والخيرية في المجتمع الموريتاني التقليدي التي لا يزال بعضها موجوداً، ظلت تستند إلى متغيرات العاطفة الدينية أو الانتماء القبلي، أي تلك المحددات التقليدية ضمن ما يسميه إميل دوركايم Emile Durkheim "التضامن الآلي"، القائم على المباشرة وعلاقة الوجه بالوجه.

تعرّضت البنية الاجتماعية التقليدية لانسلاخات وتصدمات نتيجة مجموعة من التغيرات التي عرفها المجتمع الموريتاني من دخول للاستعمار، وما اضطلع به من دور في تفكيك البنية الأميرية القبلية، ومن صراعات بين المجموعات القبلية والإمارات على الأراضي والمرعى وطرق التجارة، فضلاً عن الانتقال الفجائي من البداوة وطمع عيشها إلى التحضر السريع بسبب الجفاف الذي ضرب البلاد في السبعينيات والثمانينيات، وما نجم عنه من تحطيم للبنية الاقتصادية التقليدية، وإثقال لكاهل المناطق الحضرية الفتية، وإفشال للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية ... إلخ. ومع كل هذه التغيرات والنقلات البنوية Structural Transformation الجديدة بكل دراسة علمية⁽⁵⁵⁾، أدت هذه الانسلاخات والتصدمات إلى إفقار هذه البنية الاجتماعية، وجعلها عاجزة عن احتواء نسق الاحتياجات المتنامي في المجتمع أو تلبيته، الأمر الذي ولّد حاجة إلى ديناميكيات فعل جديدة لتطويق الفقر الناتج من هذه النقلات والتصدمات، خاصة

51 بوخرىص، ص 8.

52 وناس، الجمعيات في موريتانيا، ص 5.

53 أو ما يعرف في عديد البلدان العربية "الكتاب"، مع أنها أشمل منه؛ لاحتواء المحظرة برامج عديدة، وقيامها بأدوار كثيرة في المجتمع، وهي تعني، إجمالاً، نمط التعلم التقليدي الذي كان سائداً في المجتمع قبل التعليم المدرسي، مع أنه ما زال يتعايش معه.

54 الخليل النحوي، بلاد شنقيط: المنارة.. والرباط (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987)، ص 79.

55 المرجع نفسه، ص 4.

مع عجز الدولة الناشئة حينها ومحدودية إمكاناتها وعدم قدرتها على تلبية كل الاحتياجات⁽⁵⁶⁾. ومن هنا، أصبحت الحاجة إلى وجود الجمعيات حاجة ماسة وملحة وضرورية، في وعي صانع القرار وفي الوعي المجتمعي أيضًا، فلا بد من إيجاد صيغ للتأزر والتضامن، لكن وفق صيغ ما بعد قَبْلِيَّة⁽⁵⁷⁾. ومن هنا، بدأت الظاهرة الجمعياتية المدنية في الانتشار في صلب المجتمع، تبعًا لتعدد الاحتياجات والصعوبات التي يواجهها. وبذلك ارتفع عدد الجمعيات من 6 جمعيات عام 1969 إلى 600 جمعية عام 2000 وإلى 10 آلاف جمعية عام 2019. وحاليًا، تعدد منطقتي النشاط والفعل الجمعياتي في موريتانيا وتنوع، لكن بقي على رأس قائمة أهدافه هدف محاربة الفقر الذي يمثل التحدي الأكبر لموريتانيا. فحيثما وجهنا النظر في أهداف العمل الجمعياتي في موريتانيا، وجدنا أنه على صلة بظاهرة الفقر ومحاربتها على وجه الخصوص. ويرى المنصف وناس، المتخصص في سوسيولوجيا الجمعيات أن "تعدد الأنشطة وتنوعها يأتي تعبيرًا عن ارتفاع حالة الفقر، والحاجة الماسة إلى دعم الجهود التنموية والصحية والتعليمية والخدماتية"⁽⁵⁸⁾.

ومن خلال دراسة ميدانية لتدخلات 5 جمعيات لصالح عينة من الفقراء يصل عددها إلى 119 مستفيدًا، توصلنا إلى النتائج التالية في مجال محاربة الجمعيات للفقر، وتمثل الفقراء لفقيرهم وتدخلات الجمعيات لصالحهم.

2. علاقة الجمعيات موضوع الدراسة بالفقر

تنطلق الجمعيات، موضوع الدراسة، في فهم علاقتها بالمجتمع، عمومًا، من مفاهيم التطوع والمسؤولية والواجب والالتزام تجاه قضايا المجتمع التي تأتي قضية الفقر في مقدّماتها. فمهما تعددت أنشطة هذه الجمعيات، فإنها تصب، في نهاية المطاف، في مكافحة الفقر؛ إذ تعتبر الجمعيات الحقوقية التمكين الحقوقية للفقراء بوابه عبورهم من وضع الحرمان والإقصاء إلى وضع التمتع بحقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية. فجمعية النساء معيلات الأسر، وهي جمعية حقوقية رائدة في مجال الدفاع عن المرأة في موريتانيا، تعتبر أن مقاومتها للفقر تتمثل في الإدماج الاقتصادي للضحايا ممن تستوعبهم الجمعية في مهن تتلاءم مع قدراتهم بعد مؤازرتهم نفسيًا وصحيًا وقانونيًا. أما الجمعيات الخيرية، فإن أنشطتها الرعائية، المتمثلة في الكفالة أنواعها، موجهة بالأساس إلى الفئات الأكثر هشاشة وفقراء في المجتمع، كالأيتام والأرامل والأسر المعذمة. فجمعية مثل جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا تتكفل بـ 4 آلاف يتيم وأرملة و30 أسرة فقيرة. في حين تركز الجمعيات التنموية على تمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح الفقراء أو من خلال استيعابهم في برامج تدريب وتكوين مهني، تمهيدًا لدمجهم في سوق العمل. ومن جانب آخر، تؤدي الجمعيات الخدمية أدوارًا مهمة على صعيد التثقيف الصحي والمدني وتوفير الرعاية الصحية للفقراء، وتعتبر الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة أكثر الجمعيات اهتمامًا بهذا المجال في موريتانيا.

بالنظر إلى ما سبق، يمكن القول إن علاقة الجمعيات بالفقر هي علاقة متعددة المستويات؛ فمنها ما هو تنموي صرف، ومنها ما هو رعائي وخدمي، ومنها ما هو حقوقي. ومع ذلك، يبقى هذا البعد وجهًا واحدًا فقط من وجوه علاقة الجمعيات بالفقر، فثمة وجه آخر غير ملموس لتلك العلاقة يتمثل في المفاهيم والتصورات الموجهة للعمل الجمعياتي، وعلى رأسها مفهوم التطوع والالتزام والتضحية، وهي معايير تعتبر أولوية بالنسبة إلى الجمعيات، وشرطًا أساسيًا في

56 المرجع نفسه، ص 6.

57 المرجع نفسه، ص 10.

58 المرجع نفسه، ص 11.

الانتساب، وهي ذاتها المعايير والمبادئ التي تُنشط العلاقة الاجتماعية بين الجمعية ومحيطها الاجتماعي التي تُعتبر استجابة لحاجاته وتعبيراً عن الالتزام بقضاياها؛ فالعمل الجمعياتي روح وتقليد وثقافة وصناعة وعي ومسؤولية⁽⁵⁹⁾.

3. الإسهام الاقتصادي للفاعل الجمعياتي

تفاوتت إنجازات الجمعيات موضوع الدراسة بحسب إمكاناتها المالية. فعلى سبيل المثال، أنجزت جمعية الخير للتكافل الاجتماعي 600 مشروع مدرّ للدخل لفائدة الأسر الفقيرة والشباب العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات. وتشمل هذه المشاريع، بحسب البيانات التي اطلعنا عليها، محلات تجارية وورشات خياطة وبيع الملابس ومشاريع للتعاونيات النسوية ... إلخ. وإلى جانب ذلك، أنجزت الجمعية 4 آلاف كفالة تشمل صرف مخصصات شهرية وبطاقة صحية للعلاج وتوفير الحقائب المدرسية ومرشحات اجتماعيات لكل مجموعة من الأيتام المكفولين، إلى جانب كفالات أخرى تتمتع بها 50 أسرة و30 طالباً من طلبة التعليم العالي الذين يدرسون خارج موريتانيا. وفي الجانب الإغاثي، أنجزت الجمعية 30 منشأة مائية في تجمعات فقيرة داخل الأرياف الموريتانية.

وفي السياق ذاته، تشير المعطيات الخاصة بالجمعية الموريتانية لترقية الأسرة إلى إنجاز عدد من المشاريع، أبرزها إنشاء 3 مراكز صحية في العاصمة نواكشوط يستفيد منها أكثر من 700 شخص يومياً، وقد نجحت الجمعية، أيضاً، في توفير 67 فرصة عمل. وعلى الصعيد الحقوقي، تمكّنت جمعية النساء معيلات الأسر من الكشف عن 150 حالة من حالات الرق، وقد استطاعت الجمعية من خلال مسانبتها القانونية للضحايا من تحرير هؤلاء العبيد، وجمعهم بشتات أسرهم، وتأجير أماكن لإيوائهم، ثم تكوينهم لاحقاً ودمجهم في أنشطة اقتصادية. يضاف إلى ذلك مؤازرة أكثر من 4606 نساء معنّفات في عام 2018 وحده، وشملت المؤازرة النواحي الصحية والقانونية والاقتصادية. وعلى مستوى المشاريع المدرّة للدخل، أنشأت جمعية النساء معيلات الأسر 1800 تعاونية نسوية على مستوى ولايات الداخل الموريتاني، و3 اتحاديات تعاونية على مستوى العاصمة نواكشوط تضم أكثر من 580 تعاونية نسوية.

هذه عيّنة منتقاة من الإسهامات والتدخلات التي يقوم بها الفاعل الجمعياتي في موريتانيا، والتي يتبين مدى ملامستها لاحتياجات الفئات الهشة والفقيرة اجتماعياً، وفضلاً عن كونها تدخلات عينية، فإنها تأخذ مع الزمن شكل علاقة اجتماعية بين الجمعية وجمهور المستفيدين من تدخلاتها؛ ذلك أن الجمعية تبقى على صلة بالمستفيدين منها، ويصل متوسط تلك العلاقة في بعض الأحيان إلى 10 سنوات، خاصة في مشاريع الكفالة، والمشاريع المدرّة للدخل التي تتواصل على أمد متوسط أي 5 سنوات فأكثر.

إلا أن التحديد الأدق لإسهام الجمعيات الاقتصادي يتطلّب معطيات تشمل المؤشرات المتعارف عليها في قياس إسهام الجمعيات الاقتصادي. ومن أهم هذه المؤشرات قيمة المشاريع التي يسيرها هذا القطاع من خلال حجم الميزانيات ومستوى الاستثمار وتوفير فرص العمل وأعداد المستفيدين والمتطوعين والأعضاء في الجمعية. ويبيّن الجدول (5) حصيلة الإسهام الاقتصادي للجمعيات التي شملتها الدراسة أثناء الفترة التي أنجز فيها البحث.

الجدول (5)

مؤشرات الإسهام الاقتصادي للجمعيات موضوع الدراسة

عدد المتطوعين والأعضاء في الجمعية	حجم الميزانية والاستثمارات	مؤشر العمل (العاملون مقابل أجر)	الجمعية
74	1.2 مليون دولار	54	جمعية الخير للتكافل الاجتماعي في موريتانيا
605	277 ألف دولار	67	الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة
10879	259 ألف دولار	68	جمعية النساء معيلات الأسر
76	70 ألف دولار	24	الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية
80	66 ألف دولار	4	جمعية بسملة وأمل
11741	1.877 مليون دولار	217	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى نتائج الدراسة الميدانية.

يتبين من الجدول أن حجم ميزانية الجمعيات التي شملتها الدراسة واستثماراتها يناهز مليوني دولار سنويًا، ويعتبر هذا الرقم رقمًا معتبرًا في مجال عمل الجمعيات وإسهامها الاقتصادي. ومن حيث توفير فرص العمل، فإن هذه الجمعيات وفّرت 217 وظيفة مسجلة بعقود عمل مفتوحة مع تغطية صحية وضمان اجتماعي، فضلًا عن فرص العمل الموسمية عند إنجاز مشاريع إنشائية؛ على غرار بناء الوحدات السكنية، أو القيام بحملات صحية وخدمية. كما أن عدد المتطوعين والأعضاء في الجمعيات من عينة الدراسة يتجاوز 11 ألف متطوع وعضو، ويعتبر هذا الرقم ذا قيمة كبيرة إذا أخذنا في الاعتبار القيمة الاقتصادية لعمل هؤلاء؛ فهي تُعدّ ذات أهمية كبرى في احتساب إسهام الجمعيات الاقتصادي، كما أن هذا الرقم مؤشر إيجابي على مستوى تجنيد وإدارة المورد البشري لصالح العمل التطوعي.

4. تقييم عمل الجمعيات في مكافحة الفقر عبر عينة من المستفيدين من تدخلاتها

عمدنا، لتقييم دور الجمعيات محل الدراسة في مقاومة الفقر، إلى اختيار عينة من المستفيدين من هذه الجمعيات، من أجل قياس مدى استفادتها عمليًا من أنشطة الجمعيات ومشاريعها، وانعكاسها على أوضاعها الاقتصادية. ولمعرفة ذلك، توّجّنا إلى عينة المستفيدين باستمارة شاملة تستطلع تمثلات الفقراء عن الفقر والعمل الجمعياتي، وتقييم استفادتهم اقتصاديًا ومعنويًا من هذه الأنشطة التي تتوزع بين مشاريع تنمية مدرة للدخل عددها 18 مشروعًا، وأنشطة رعاية من كفالات لأيتام وأسر تصل إلى 88 كفالة، وأخيرًا أنشطة خدمية في مجال الصحة يبلغ عددها 13 نشاطًا.

أ. تمثلات العينة بشأن الفقر

تُعتبر تمثلات الفقراء عن فقرهم وتفسيرهم له ولأسبابه أمرًا مهمًا بالنسبة إلى بحثنا، وذلك من عدة أوجه؛ أولها معرفة إن كان الفقر مستويًا ماديًا فحسب لا يلبى الحد الأدنى المطلوب من الغذاء لحفظ الحياة في اليوم، أو إن كان الفقر يعني شيئًا آخر عند الفقراء، أما ثانيها فيتمثل بسؤالين: هل أنّ الفقر عند الفقراء نمط عيش وثقافة تعزى أسبابه من خلالها إلى أمور قدرية، ويستمر بسبب الخمول والاتكالية التي هي سمة محدّدة لثقافة الفقر تلك؟ أم هل أن فقر

الفقراء مردّه عدم تمكينهم من الوسائل والإمكانات التي تخوّلهم الخروج من دائرة الفقر؟ وأمّا ثالثها، فهو حسم هذه الإشكاليات في ضوء فشل، أو نجاح، تدخلات الجمعيات التي تُعنى بالفقراء عبر العمليات التمكينية التي تستهدفهم بها من جهة، وعبر إجابات العيّنة وتمثلاتها للفقر ولأسبابه وللعمل الجمعياتي الذي يستهدف تمكينهم من جهة أخرى. إجابةً عن السؤال: من هو الفقير في نظرك؟ تبيّن، من خلال نتائج تفريغ الاستمارة، أن أغلبية أفراد العيّنة يعتبرون الفقر حالة مركّبة من عوامل ماديّة واجتماعية أساسًا، وأنه لا يمكن عزوه إطلاقًا إلى مقياس مادّي يُعيّن حدًّا أدنى للاستهلاك بوصفه حدًّا للفقر. والجدول (6) يبين ذلك على نحو أوضح.

الجدول (6)

التمثلات المتصلة بتعريف "الفقير" لدى أفراد العينة

المستوي التعليمي								تمثل الفقر
النسبة (في المئة)	المجموع	جامعي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	محظري	أمّي	
84.88	101	3	14	18	40	16	10	الفقير هو من لا يتمكن من تلبية حاجاته الأساسية ولا يتمكن من القيام بما يقوم به الناس العاديون في حياتهم الاجتماعية ولا يتقرّب له الناس ولا يقدرونه
15.12	18	0	0	0	8	5	5	الفقير هو من لا يمتلك ما يسدّ به حاجياته من المأكل والمشرب لليوم
100	119	3	14	18	48	21	15	المجموع
	100	2.5	11.76	15.12	40.38	17.64	12.6	النسبة (في المئة)

المصدر: المرجع نفسه.

على الرغم من تباين المستويات التعليمية بين فقراء العيّنة، وانتماء معظمهم إلى مستويات تعليمية "متدنية"، فإن تمثّلهم المتعلق بالفقر هو تمثّل مركّب، لا يُختصر في بعد واحد مادّي، بل يشمل الأبعاد الاجتماعية الأخرى التي هي ذات أولوية بالنسبة إلى عيّنة البحث. وضمن التحليل الكيفي لمضمون المقابلات مع المستفيدين، تكرّر عدة مرّات مفهوم "الإحراج الاجتماعي"، بوصفه مفهومًا وصفيًا يصفون به حالة فقرهم، وهو أبرز دليل على حضور البعد الاجتماعي في تحديد الفقر.

إن الفقير في نظر العيّنة هو من يمتلك دخلًا متدنيًا لا يمكنه من تلبية احتياجاته الأساسية، ولا يمكنه أيضًا من القيام بما يقوم به الناس العاديون في حياتهم الاجتماعية، ومن يتعرّض بسبب ذلك لما سمّاه بعض المستجيبين "الإحراج الاجتماعي"، وهو ما يبعده عن نسق الحياة الاجتماعية شيئًا فشيئًا. ومن هنا حددت نسبة 10 في المئة من المستجيبين الفقير بأنه ذلك الذي لا يتقرّب إليه الناس والذي يتحصّل على الصدقات بطلب منه أو بغير طلب، فهو يتحدّد،

شاء أم كره، ضمن مجال الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين. كما وردت في العيّنة عدّة تعبيرات دالّة على وضع الفقير، من بينها: "الفقير هو فقير المرجن"⁽⁶⁰⁾، وهو الذي لا يستطيع أن يرتاح، بحثاً عن لقمة العيش، بالكّد اليومي تارة، وبالتسول وانتظار المساعدات والصدقات تارات أخرى. فهو يبقى دائماً ضمن مجال الاستبعاد والدونية الاجتماعية.

وضمن استبعاد لمقولة ثقافة الفقر في تفسير وضع الفقراء وأسباب فقرهم، تبين لنا من خلال تفريغ نتائج الاستمارة أن الفقراء لا يفسّرون أسباب فقرهم انطلاقاً من القدرية أو الخمول والالتكالية وعدم البحث عن العمل، بل يعزّون فقرهم إلى عوامل وأسباب موضوعية تتمثل في انعدام وسائل التمكين، سواء كانت معرفية (التعليم)، أو عملية (نقص العمل)، إضافةً إلى قلة مردودية المهن والأعمال التي يزاولها الفقراء بسبب غياب أي تكوين في تسيير العمل، وذلك على الرغم من أننا أضفنا متغير التعليم بوصفه متغيراً تفسيرياً لاحتمال وقوع تباين في النتائج حول أسباب الفقر عند الفقراء. والجدول (7) يبين ذلك.

الجدول (7)

تثلاث لأسباب الفقر عند الفقراء

المستوى التعليمي							أسباب الفقر عند الفقراء
النسبة (في المئة)	المجموع	جامعي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	محظري	
1.68	2	0	1	0	0	0	القضاء والقدر
47.90	57	0	1	10	22	10	نقص التعليم
43.70	52	3	8	4	26	11	نقص العمل
1.68	2	0	2	0	0	0	عدم البحث عن العمل
5.04	6	0	2	4	0	0	عدم المساواة
0	0	0	0	0	0	0	الالتكالية والخمول بين الفقراء
100	119	3	14	18	48	21	المجموع

المصدر: المرجع نفسه.

تبين هذه التوزيعات أن مردد أسباب الفقر عند الفقراء ليست أسباباً قدرية، ولا نتيجةً لالتكالية وعدم بحث عن العمل، بل إنها ترجع إلى عدم تمكينهم وتمكّنهم من الوسائل والإمكانات الموضوعية التي تجنّبهم الفقر؛ مثل التعليم، ونقص العمل، وعدم المساواة، وغياب مقومات العدالة الاجتماعية. وقد وصلت النسبة المئوية لهذه الأسباب مجتمعة إلى 95.4 في المئة، على الرغم من تباين المستويات التعليمية. فالفقر ليس، إذًا، ثقافة مشحونة بالسلبية يفسّر بها الفقراء أسباب فقرهم، بل إن الفقراء يعون جيدًا أسباب فقرهم الموضوعية ويعملون على تجاوزها ما إن تُسّح لهم الفرصة وتتوافر لهم الوسائل. فلدى الأميين مثلاً، وجدنا أن 14 امرأة من أصل 15، من النساء جميعاً، يفسّرن سبب فقرهن المباشر بعدم التعلم. أمّا في حالة كون الفقير متعلماً، فإن أسباب الفقر لديه تكون في نقص العمل الذي يتكافأ مع مؤهلاته التعليمية.

60 "المرجن" في اللهجة الحسانية هو القدر التي يطبخ فيها الطعام.

ولم نكتفِ بهذا المستوى في تمثلات الفقراء عن الفقر، بل تجاوزنا ذلك إلى معرفة ما إذا كان الفقراء يعملون أم لا يعملون بحسب فقراء العينة، وقد وجدنا أن الفقراء، عموماً، وفقراء العينة خصوصاً، يُقدِّرون العمل، ويعتبرونه ضرورة حياتية، ووسيلة للعيش الكريم والمحترم. وثمة تصور لدى العينة مفاده أن الفقراء في عمل متواصل، لكن غالباً ما يكون هذا العمل غير منتج ولا يسمح بالاستثمار، فضلاً عن ادخار قسط من عائدته. فاحتياجات الفقراء اليومية ضاغطة إلى درجة تجعلهم عاجزين عن تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم الأساسية، خاصة في مجال التعليم والصحة وتوفير مقتضيات السكن اللائق ... إلخ. وقد وصل الأمر في التشديد على ضرورة العمل إلى تصريح بعض أفراد العينة بأن "الفقير هو الميَّت" أو هو المحروم الذي لا يتمكن من العمل لأسباب صحية وبدنية. فالعمل هو الأولوية الأولى لدى الفقراء وهاجسهم الدائم الذي يطاردونه يومياً ويبحثون عنه، بغض النظر عن كونهم رجالاً أو نساء.

الجدول (8)

تمثلات الإجابة عن الفقراء: يعملون أم لا يعملون؟

الجنس	الفقراء لا يعملون ومتكولون	الفقراء يعملون	المجموع
إناث	9 12.85 في المئة من كل الإناث	61 87.15 في المئة من كل الإناث	70
ذكور	0 0.00 في المئة من كل الذكور	49 100 في المئة من كل الذكور	49
المجموع	9	110	119
النسبة (في المئة)	7.57	92.43	100

المصدر: المرجع نفسه.

من الملاحظ أن الرأي المتمثل بأن الفقراء لا يعملون ومتكولون يرجع كلاً إلى نساء؛ وذلك بنسبة 12.85 في المئة فقط من مجموع النساء، وهو ما يمكن تفسيره بأن أغلب الفقيرات في موريتانيا نساءً. فبالنظر إلى هيمنة العقلية التقليدية في المجتمع، فإن النساء محرومات من العمل، وبذلك يكنّ دائماً عالة على الأسرة أو الزوج، ويكنّ عرضة للفقر أكثر بفقد أحد هذين الطرفين، ومن ثمّ فإن رأيهنّ بأن الفقيرات لا يعملن ليس موقفاً مبدئياً من عمل المرأة، ولكنه تفسير لواقع اجتماعي مثقل بالإكراهات والمحاذير تجاه عمل المرأة أو حتّى تعلّمها. فالعديد من النساء اللاتي شملتهن الدراسة صرّحن بأن لهن رغبة في العمل، لكن كان يتم كبتها دائماً بسبب اعتراض الأسرة والزوج على ذلك، بحجة "أن المرأة لا عمل لها غير تربية أبنائها وإرضاء زوجها". وقد عدّد أفراد العينة مجموعة من الأسباب التي تجعل عمل الفقراء غير مُسهّم في الحدّ من فقرهم، من بينها ما يلي:

- ♦ عمل الفقراء غالباً ما يكون في مهن حرفية وعضلية ضعيفة المردود تكاد لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية.
- ♦ حجم الأسر التي يعيّلها الفقراء غالباً ما يكون كبيراً، ما يجعل الدخل موجهاً إلى الاحتياجات اليومية.
- ♦ عدم سماح الزوج لزوجته بأن تعمل لأنه يرى في عملها "وصمة عار اجتماعية عليه"، فهو وحده المطالب بالعمل وإعالة الأسرة.

كما أن أولويات الفقراء ومشاكلهم تعكسان حاجة ملحةً وتوقُّاً إلى التمكن من الوسائل الموضوعية لتغيير أوضاعهم، حيث تأتي احتياجات توفير تعليم الأبناء على رأس أولوياتهم، وذلك بغض النظر عن التباينات والفروق القائمة في المستويات التعليمية لأفراد العينة. والجدول (9) يوضح أهم مشاكل عينة الدراسة وأولوياتها.

الجدول (9)

تمثلات لأهم مشاكل الفقراء لدى أفراد العينة وأولوياتهم

المستوى التعليمي								المشاكل والأولويات
النسبة (في المئة)	المجموع	جامعي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	محظري	أمي	
68.9	82	2	10	12	33	15	10	مشاكل التعليم وتوفير احتياجاته والرعاية الصحية
9.25	11	0	4	2	2	2	1	مشاكل الفقر المدقع وتدني الدخل
10.08	12	1	0	0	7	2	2	مشاكل السكن
11.77	14		0	4	6	2	2	مشاكل تتعلق بكثرة المصاريف
100	119	3	14	18	48	21	15	المجموع

المصدر: المرجع نفسه.

بحسب هذه التوزيعات، تتمثل الأولوية، التي تمثل مشكلًا أساسيًا وهاجسًا، بالنسبة إلى فقراء العينة، في التعليم والرعاية الصحية. فقراء العينة حريصون كل الحرص على توفير التعليم الأفضل لأبنائهم، في حالة كونهم أسراً، والاستمرار فيه واكتسابه في حالة كونهم أفرادًا. فما زال التعليم والترقي فيه يحتلان قيمة كبرى في وعي المجتمع، باعتباره الوسيلة الوحيدة المتاحة للفقراء لتحقيق حراك اجتماعي وازن. وسنرى، لاحقًا، أن الفقراء الذين شملتهم الدراسة، يوجهون معظم عائد المشاريع والكفالات إلى تحسين المستويات التعليمية لأبنائهم؛ ذلك أن متابعة تعليم الابن، أو الابنة، هي الاستثمار الكبير بالنسبة إلى الأسرة الفقيرة المعتمدة من وسائل تحقيق الحراك الاجتماعي الثقيل بالزبونية والمحسوبية والوجهة الاجتماعية والولاء السياسي ... إلخ. وفي مستوى ثانٍ من مستويات مشاكل الفقراء وأولوياتهم، تأتي مسألة كثرة المصاريف التي تعتبر أوجهها كثيرة بالنسبة إلى الأسر الفقيرة، نظرًا إلى كثرة الأشخاص الذين تحويهم وتعيهم؛ فما زالت الأسرة الموريتانية أسرة ممتدة، يتعايش فيها، إضافة إلى الزوجين والأطفال المباشرين، الإخوة والأخوات وبعض الأقارب وآباء الزوجين أيضًا، وهو ما يضاعف من تكاليف الأسرة التي غالبًا ما تكون منوطة بشخص واحد فيها. وفي مستوى ثالث من مستويات احتياجات ومشاكل العينة، يأتي مشكل السكن، الذي بات أولوية لدى العديد من أفراد المجتمع، خاصة مع استفحال ظاهرة "الكبّة"⁽⁶¹⁾ قديمًا، وأحياء الترحيل حديثًا، وهي أحياء صفيحية، في أغلب الأحيان، تفتقد إلى أبسط مقومات السكن الضرورية. وفي آخر المشاكل، تأتي المشاكل

61 تطلق "الكبّة"، في العاصمة نواكشوط، على أحياء الفقر والعشوائيات التي بدأت في الانتشار منذ الثمانينيات، والتي أصبحت محط استقبال الوافدين الجدد على العاصمة نواكشوط من الدواخل والأرياف، بسبب موجات الجفاف، وبحثًا عن العمل في العاصمة الفتية التي اجتذبت غالبية السكان إليها. وقد ساهمت هذه الظاهرة في بروز ظاهرة الفقر الحضري.

المتعلقة بحالة الفقر المدقع المرافق لتدني الدخل. ولعل السبب في أن تكون هذه المشكلة هي المشكل الأخير في سلم ترتيب أولويات ومشاكل أفراد العينة هو الاستفادة من تدخلات الجمعيات.

ب. تمثلات المستفيدين من الجمعيات للعمل الجمعياتي

الصورة السائدة عن الجمعيات في موريتانيا هي صورة سلبية جداً، وذلك نظراً إلى ما ارتبطت به الجمعية، في مخيال الموريتاني، من مضمون سلبي يحيل على التحايل للحصول على المال، وابتزاز بعض الأطراف السياسية والرسمية والخارجية بمشاريع وهمية لا تعود بدخل إلا على صاحبها الذي غالباً ما يكون سبباً في الإساءة إلى الجمعية باسمه، وباسم أقاربه. وقد عزز مثل هذا التصور تكاثر الجمعيات في الفترة الأخيرة كـ "الفطر" مع محدودية ما تقوم به، وما هو موجود منها بالفعل على أرض الواقع ويمارس عملاً تنموياً أو خدمياً حقيقياً.

من هذا المنطلق، أردنا أن نتعرض لتمثلات عينة الدراسة للجمعيات، والجمعيات التي تجري الاستفادة منها على وجه الخصوص، لتقييم تدخلاتها. وفي إجابة عن السؤالين: ما هي الأدوار التي تقوم بها الجمعيات لصالح الفقراء؟ ولماذا تقوم بها؟ لاحظنا حصول تغير كبير في الصورة النمطية عن الجمعية في مخيال الفرد الموريتاني، خاصة المستفيد من تدخلات الجمعيات.

الجدول (10)

تمثلات المستفيدين لعمل الجمعيات وأدوارها وغاياتها

المستوى التعليمي							ما الذي تقوم به الجمعيات؟ وما مبرراته؟
المجموع	جامعي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	محظري	أمي	
34	0	13	1	12	6	2	تقديم المساعدة إلى المحتاجين والفقراء لسد احتياجاتهم
32	0	1	2	10	7	12	فعل الخير والتصدق على الفقراء
51	3	0	15	24	8	1	تمكين الفقراء بتنمية مواردهم وتأهيلهم وتدريبهم وتمويل مشاريع لفانديتهم بهدف محاربة الفقر
2	0	0	0	2	0	0	القيام بأنشطة شكلية بغرض الحصول على التمويلات
119	3	14	18	48	21	15	المجموع

المصدر: المرجع نفسه.

يبدو أن ثمة وعياً متزايداً بأهمية أنشطة الجمعيات بالنسبة إلى الفقراء في العينة، وخاصة أنشطتها التمكينية بنسبة 42.85 في المئة من آراء العينة، ثم أنشطة المساعدة بنسبة 28.57 في المئة، في حين يرتبط عمل الجمعيات بفعل الخير والتصدق على الفقراء عند العينة بنسبة 26.89 في المئة، وهو التصور التقليدي لأدوار الجمعيات عند الناس، وهذا بعد ينتظر العديد من الباحثين أن تتجاوز الجمعيات، وتُرسخ غيره في أذهان مستفيديها، باعتبارها تمارس فعلاً تنموياً لصالح المجتمع، موجّهاً أساساً إلى ترقية المجتمع ومحاربة الفقر فيه. فالعقلية التقليدية في فهم أدوار الجمعية تحمل وعياً سلبياً يتصور بمقتضاه الأفراد والمستفيدون من الجمعيات، خاصة أن الجمعية هي بنك خيري يعطي

من دون أن يتابع وقيّم، ما يولد عقلية الاستغالية والاتكالية لدى العديد من الفقراء المستفيدين من الجمعيات. وهناك وعي من الجمعيات موضوع الدراسة بهذا البعد والخطر الذي يتهدّد أنشطتها. لذلك، أصبحت تفرض على مستفيديها شكلاً من المتابعة والرقابة لتحفيزهم على العمل والعطاء. كما جعلها ذلك، أيضاً، تركز عملها على الأنشطة والتدخلات ذات الطابع التمكيني، كالتدريب والتكوين والتعليم والتأهيل وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، في ظل التزامات و عقود ورقابة تجعل المستفيد يتوجّه إلى العمل بدلاً من التعويل على سخاء الجمعية.

وفي مستوى آخر من مستويات تمثّل المستفيدين لعمل الجمعيات، تطرّقنا إلى ما ينبغي أن تقوم به الجمعيات من وجهة نظر الفقراء. وقد وجدنا أن الأنشطة التمكينية تأتي على رأس المطبّية التي يتوجه بها المستفيدون إلى الجمعيات، وهو ما يعني استعداداً من الفقراء للعمل واختياراً استراتيجياً لما يمكنهم بالفعل من تحقيق استقلالهم الذاتي وما يضمن مغادرتهم لدائرة الفقر، عبر تمكّنهم من الوسائل التي تخوّل لهم ذلك، وعلى رأسها المشاريع المدرة للدخل، والتدريب والتكوين المتعلقين بحرف معيّنة ذات طلب في السوق.

الجدول (11)

تمثّلات المستفيدين لعمليات التمكين المفترض أن تقوم بها الجمعيات

عمليات التمكين التي يرى الفقراء المستفيدون أنها الأنسب لمكافحة الفقر					الجنس
النسبة (في المئة)	المجموع	التمويل والكفالة معاً	كفالة الأيتام	تمويل مشاريع مدرة للدخل والتكوين في حرف معيّنة	
41.17	49	19	10	20	ذكور
58.83	70	40	11	19	إناث
100	119	59	21	39	المجموع
100		49.57	17.65	32.77	النسبة (في المئة)

المصدر: المرجع نفسه.

ينطلق من يُؤيدون المشروع الممول والكفالة معاً من تجربة مفادها أنّ من استفادوا من هذين التدخلين معاً تمكّنوا مباشرة من الخروج من دائرة الفقر والهشاشة الاجتماعية؛ وهو ما يفسّر النسبة العالية التي اختارت تلك الوسيلة 49.57 في المئة، في حين ينطلق من يرون خيار تمويل المشاريع والتكوين من مقولة وردت على لسان عدة مستفيدين، هي: "أنّ تعلمني كيف أصطاد سمكة خير لي من أن تعطيني سمكة كل يوم"، وفي ذلك إرادة للإسكاف بزمّام الحياة وإدارتها. فالتمكين من الوسائل هو أفضل وأقصر طريق لمكافحة الفقر بحسب هؤلاء، وذلك بنسبة عالية وصلت إلى 32.77 في المئة، بينما يأتي خيار الكفالة وحدها ثالثاً بنسبة 17.64 في المئة. وينطلق من يؤيدون هذا الخيار من أنّ الأيتام والأرامل شريحة واسعة في المجتمع وشريحة هشّة جداً، والكفالة عامل أساسي في تنمية وبناء هذه الشريحة ومساعدتها، وخاصّة الأطفال في مساهمهم التعليمي؛ فكلمّا كانت الكفالة شاملة ومستمرة، كانت احتمالات نجاحهم في مساهمهم التعليمي أكبر وأكثر إمكاناتاً.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نسهم، ولو بقدر قليل، في توفير تصور علمي عن تعامل الجمعيات موضوع الدراسة مع ظاهرة الفقر التي تعتبر مكافحتها أهم الأولويات بالنسبة إلى الفاعل الجمعياتي في موريتانيا. وقد راهنا على أطروحة بسيطة تعتبر العمل الجمعياتي نمطًا من أنماط الفعل الاجتماعي والجماعي المنظم القائم على فكرة التمكين، وأن الفقر - في المقابل - ما هو إلا شكل من أشكال الحرمان من التمكين ووسائله. وتوصلنا، في هذا الصدد، إلى أن توافر معطيات الوظائف في عمل الجمعيات مع تبني فكرة تمكين الفقراء من خلال مشاريع تنمية أو رعاية كان أمرًا ناجحًا في إثمار نتائج إيجابية على صعيد مكافحة الفقر.

فأمام "الإخفاق الحكومي" في تطوير الفقر ومظاهره، بات من الضروري إفساح المجال أمام فاعلين جدد للتدخل من أجل إسناد الدولة والحد من انتشار الفقر. ومن هذا المنطلق، أصبحت الطريق معبدة لبروز الفاعل الجمعياتي ممثلًا في جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني بأشكالها المختلفة، إلا أن بعض الإكراهات القانونية والمالية، وأحيانًا السياسية، عرقلت، أو حذت، من فاعلية الجمعيات في سياسة مكافحة الفقر في موريتانيا. ولعل أبرز تلك الإكراهات والتحديات تتمثل فيما يلي: وصاية الدولة وتغولها المفرط على مبادرات المجتمع وتعبيراته المختلفة أو ما يسميه المنصف وناس "دولنة المجتمع". فعلى الرغم من الانفتاح الذي عرفته موريتانيا مع دستور 1991 الذي أطلق الحريات، وتبني الدولة لعقيدة المشاركة فيما يخص الانفتاح على المجتمع المدني في تقرير السياسات التنموية، بل التعاقد معه في إنجازها بعض جوانبها، فإن هذه التوجهات ظلت معطلة إلى حد بعيد، فما تزال المضايقات وقلة التسهيلات تطبع تعامل الدولة مع الجمعيات، كما أن الانتقائية تسيطر على سلوك الدولة في التعامل مع التمويلات المخصصة للعمل الجمعياتي، الأمر الذي يساهم في إفراغ بعض التكتلات الجمعياتية من مضمونها، وذلك بتحويلها إلى أداة بيد السلطة، وتحويلها إلى واجهة للفساد المالي الجمعياتي.

وفي الجانب الآخر، تنطوي ممارسة العمل الجمعياتي في موريتانيا على مجموعة من الاختلالات التي جعلت فاعلية العمل الجمعياتي استثناء، بدلًا من أن تكون قاعدة، ومن أبرز تلك الاختلالات سيطرة أفراد على التنظيمات الجمعياتية، واختزال الجمعية في شخص أو اثنين، وإحلال القيم الأبوية في الجمعية محل القيم الديمقراطية التي يقوم عليها العمل التطوعي والجمعياتي، باعتباره تعاقدًا وتعاونًا بين مجموعة من الأفراد بحرية. وتتواصل سيطرة النزعة الفردية على العمل الجمعياتي على مستويين؛ إذ يتمثل المستوى الأول في تفرد شخص واحد بالسلطة في الجمعية، بحيث لا يحدث أي تناوب على رئاسة الجمعية وإدارتها. فمن بين 3 من 5 جمعيات شملتها الدراسة، لم يسجل أي تناوب على رئاسة الجمعية منذ نشأتها، وغالبًا ما يعود ذلك بالضرر على مؤسسية الجمعية، بل حتى على برامجها. أما المستوى الثاني، وهو الأخطر والأكثر انتشارًا بين الجمعيات الموريتانية، فهو وجود مئات الجمعيات التي يقتصر وجودها على وجود شخص واحد هو المكتب التنفيذي للجمعية والناطق باسمها، ويُصطلح على تسمية هذه الظاهرة محليًا بظاهرة جمعيات "الكراطيل"، أي جمعيات المحفظة المتنقلة التي يسخرها أصحابها للتربح وتحصيل المال، وهو الأمر الذي أضّر كثيرًا بسمعة العمل الجمعياتي في موريتانيا.

فضلاً عن البعد السابق، ثمة أيضًا بعد آخر معوق في عمل الجمعيات الموريتانية يتمثل في مستوى حضورها في محيطها الاجتماعي والسياسي والاستراتيجي، وفقر علاقاتها الخارجية. فرصيد الجمعيات من العلاقات الخارجية وبالجهات الممولة ما يزال في حدوده الدنيا، وهو ما يفسر إلى حد ما محدودية تدخلات الجمعيات؛ ومن ثمّ يمكن

القول إن حداثة التجربة الجمعياتية في موريتانيا ما زالت تلقي بظلالها على العمل الجمعياتي. ولذلك، فإن الجمعيات الموريتانية الجادة مدعوة إلى الاعتناء بهذا الجانب لتطوير مستوى كفاءتها وإمكاناتها.

على الرغم من تلك العوائق، تبين لنا من خلال دراسة ميدانية معمّقة أن الفاعل الجمعياتي، مع حداثة تجربته، تمكّن من فرض نفسه بوصفه مساهماً محورياً في سياسة مكافحة الفقر، كما تبين لنا أن اتخاذ عملية التمكين خياراً استراتيجياً لمقاومة الفقر من طرف الفاعل الجمعياتي، إن على مستوى تمويل المشاريع أو الكفالات أو تقديم الخدمات والأنشطة الدفاعية، يعني - إلى حد ما - عملية إلغاء شامل لظروف القهر الاجتماعي والسياسي والثقافي تجاه الأفراد والجماعات غير المُمكّنة، أو بالاصطلاح الدارج "الفقيرة" و"المعدمة".

ولذلك، فإن خيار تمكين الفقراء، عبر إشراكهم في العملية التنموية وإعطائهم زمام المبادرة في إدارة مشاريعهم الخاصة قد يكون من أنجع الوسائل في مكافحة الفقر وكسر الصور النمطية التي تُحمّل الفقراء المسؤولية عن فقرهم، من خلال اتهامهم بالكسل والخمول، على غرار ما ترّوجه نظرية ثقافة الفقر التي تقع على النقيض من نظريات تمكين الفقراء التي تقدّم منظوراً بديلاً في سياسات التنمية.

المراجع

العربية

- الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا: حصيلة 2006-2010. نواكشوط: الوزارة الأولى، 2010.
- الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا: خطة عمل 2011-2015. نواكشوط: الوزارة الأولى، 2015.
- بوخريص، فوزي. مدخل إلى سوسولوجيا الجمعيات. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية. محكمة الحسابات. التقرير السنوي العام 2013-2014-2015 (تشرين الأول / أكتوبر 2017). في: <https://bit.ly/3haOk9W>
- _____ . التقرير العام السنوي 2016-2017 (تموز / يوليو 2019). في: <https://bit.ly/3kP5MmR>
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية. لجنة التحقيق البرلمانية. "تقرير الصياغة: الاستنتاجات والتوصيات، القرارات رقم 1 ورقم 2 ورقم 3". بوابة العلم. في: <https://bit.ly/3aBRCAx>
- دي ساشيه، فرانسيس. موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975. ترجمة محمد بن بوعليبة بن الغراب. نواكشوط: جسر للنشر، 2013.
- السعيد، فتحية. "الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني في تونس". أطروحة دكتوراه. جامعة تونس. تونس. 2001.
- عبد الله، مينة. التقرير السنوي الأول: نشاط المنظمات الأهلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002.

- غدنز، أنتوني. *علم الاجتماع*. ترجمة فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- فريدمان، جون. *التمكين: سياسة التنمية البديلة*. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
- قيرة، إسماعيل. "من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجًا". *المستقبل العربي*. العدد 205 (آذار/ مارس 1996).
- ليلة، علي. *دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر*. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002.
- المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. *التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد*. بيروت: 2017.
- المحوي، سيدي عبد الله. "الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية". أطروحة دكتوراه. جامعة تونس. تونس، 1996.
- النحوي، الخليل. *بلاد شنقيط: المنارة.. والرباط*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.
- ونّاس، المنصف. *الحياة الجمعياتية في المغرب العربي: التاريخ والواقع والآفاق: الجزائر، المغرب الأقصى، تونس*. تونس: ألتاير، 1997.
- _____ . *الجمعيات في موريتانيا: التاريخ والتشريع والأنشطة: دراسة ميدانية*. غير منشورة (2002).
- ويبستر، أندرو. *مدخل لسوسيولوجية التنمية*. ترجمة حمدي حميد يوسف. سلسلة المائة كتاب. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.

الأجنبية

- Bonte, Pierre. "L'évolution de la société rurale Mauritanienne: Le pari de la sécurité alimentaire." *Politique Africaine*. no. 55. (Octobre 1994).
- Boukraa, Ridha. *Comprendre la mondialisation: Études sociologiques*. Tunis: Centre de Publication Universitaire, 2005.
- Labbens, Jean. *Sociologie de la Pauvreté: Le tiers monde et le quart monde*. Paris: Gallimard, 1978.
- Laroussi, Houda. *Micro-crédit et lien social en Tunisie: La solidarité instituée*. Tunis: IRMC; Paris: Karthala, 2009.
- Lewis, Oscar. *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty*. New York: Basic Books, 1959.
- Peretz, Henri. *Les méthodes en sociologie: L'observation*. Paris: La Découverte, 2004.
- Sumpf, Joseph & Michel Hugues. *Dictionnaire de sociologie*. Paris: Librairie Larousse, 1973.